# السلاح رهان المهزومين أمام شعب العراق

د.ماجد السامرائي
كاتب عراقي

لم تعد قراءة الخارطة السياسية في العراق بحاجة إلى جهود معلوماتية أو خبرات سياسية وإعلامية كبيرة، فالنظام السياسي المعنون "الشيعي" من دون سند من دستورهم الذي وضعوه، نظام لا يسمح قادته بالتفريط به وخسارته كما يعلنون الآن هم ومناصروهم عبر الفضائيات، حين تسألهم: ماذا يعني الفشل الانتخابي بمقاطعة أكثر من 80 في المئة من الناس وهزيمة الذين كانوا يخططون للسيطرة على البرلمان ليصبح برلمان الميليشيات، أليس ذلك فشلا لنظام تدعون أنه شيعي والطائفة المقهورة منه براء؟ يجيبون: إنها مؤامرة أميركية – سعودية – إماراتية ضد "دولتنا وحشدنا الشيعي".

ترديد نظرية المؤامرة ناتج عن فراغ سياسي، لهذا وجدنا نوري المالكي أكثر قادة الأحزاب ولعا بنظرية المؤامرة وأكثرهم صدقا في ما بعد، بإعلانه فشلهم جميعا تشكيل ما سمي بالإطار التنسيقي الولائي بإعلان رسمي لانقسام ما سمي بالبيت الشيعي ولمواجهة الخرق، الذي أحدثه فوز كتلة مقتدى الصدر أمام هزيمة ما تسمي نفسها قوى "المقاومة" الشيعية في العراق.

خطوة الإطار التنسيقي هذه استحضار سياسي سطحي لأمجاد تلك الأحزاب ومنتسبيها عام 2005 حين شكلوا "الائتلاف الشيعي الموحّد" وأوهموا بسطاء الشيعة في ذلك الوقت بأنهم يمثلون خيار مرجعهم علي السيستاني، وزعوا صوره في الشوارع والساحات إلى جانب رقم كتلتهم الموحّدة في ذلك الوقت، وصدرت ما تشبه الفتاوى من بعض رجال الدين مثل "مَنْ لا ينتخب الائتلاف العراقي تَحرُم عليه زوجته".

في ترتيب إيراني مُتقن أوكل لذلك الائتلاف الشيعي الموحّد عام 2005 بجميع فصائله، حتى تلك التي حاربت ميدانيا الاحتلال العسكري الأميركي إلى جانب فصائل عراقية "سنيّة"، عدم التفريط بإعلان هوية مذهبية لنظام العراق الجديد، حيث خُدعت بالصياغات الدستورية الموجهة من مرجعية النجف أطراف محسوبة على التيار الليبرالي والقيادات الكردية التي كان همّها تثبيت حقوق الأكراد وهم معذورون في ذلك وبعض السنة المتخلفين سياسيا.

كان الفوز الانتخابي رسالة ملغومة لشعب العراق بأن هذه الأحزاب ممثلة للمكون الشيعي ذي الأغلبية السكانية كما يقال، ليصبح الفوز الوسيلة السحرية للسيطرة على مرافق الحكم في العراق وخداع الأكراد وممثلين بائسين من السنة بالشراكة الكاذبة. لكن في الجانب الثاني كانت تلك الأحزاب توحي للجميع بأنها ممثلة لأول حكم شيعي في جغرافية العرب بحجة أن السنة حكموا العراق منذ الدولة العثمانية ومن ثم تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام 1921، مع أن الشيعة شاركوا في حكم العراق عبر كل الحكومات الملكية والجمهورية وخاصة في عهد النظام السابق.

**لعبة أركان قادة الهزيمة السياسية التاريخية للأحزاب الموالية هي في استحضار بائس لسياسات المرحلة الأولى بعد احتلال 2003 وأدواتها أهمها إحياء نغمة الاحتراب الطائفي لكن هذه المرة بتنفيذ مجازر دموية دون أغطية وشعارات سياسية**

رغم ما عانته طائفة رئيسة من عرب العراق من قتل ممنهج لفئة الكفاءات التي خدمت الوطن وترويع وتدمير ونهب ممتلكات الناس وإذلال لعلية القوم، لكن في النهاية انكشفت حقيقة قادة المشروع الطائفي من اللصوص والكذابين أمام من كانوا يعتقدون أنه جمهورهم من المكون الطائفي "الشيعي"، فكانت ثورة أكتوبر 2019 لحظة الإعلان الحقيقي للهزيمة السياسيّة النهائية حتى وإن استمروا إلى هذه اللحظة في الحكم.

لهذه الأسباب السياسية وغيرها من معطيات الواقع اللوجستي الذي أنتجته ثورة الشباب العراقي، كانت ردة فعل المصدومين من انكشاف الحال، المتحمّسين لإنجاز الحلقات النهائية من مشروع ولاية الفقيه في العراق هي الأداة الوحيدة للمافيات، القتل والترويع، وليست الحلول السياسية التي تفرض مداواة الفشل بالاعتراف بالأخطاء مثلا.

غالبية ما يقال في وسائل الإعلام العراقي التابعة للأحزاب الشيعية أو العربي الخليجي خاصة المهادن لنظام الفساد أو في مواقع التواصل الاجتماعي المشتراة بالمال العراقي المسروق حول نتائج الانتخابات وهي فاصلة عابرة أمام حالة الانهيار الكبير إنما هي محاولة غبيّة فاشلة وصرف للأنظار لإنقاذ الهزيمة الشاملة للنظام السياسي، عبر تجزئتها وتحويل نتائج الهزيمة الكبرى إلى جزئيات فنية بفشل انتخابي في عدد الأصوات هنا وهناك يمكن حلها عبر التوافق بين الأطراف الشيعية المتحكمة زورا بمصير العراق.

لعبة أركان قادة الهزيمة السياسية التاريخية للأحزاب الموالية، والتي ترهلت وتفككت نتيجة ضخامة خزائن المال المسروق من قوت العراقيين خاصة مدن الوسط والجنوب، هي في استحضار بائس لسياسات المرحلة الأولى بعد احتلال 2003 وأدواتها، وأهمها إحياء نغمة الاحتراب الطائفي، لكنّ هذه المرة بتنفيذ مجازر دموية دون أغطية وشعارات سياسية، هي تعبير عن انتقام لحظي طائفي مثاله المؤلم مجزرة ديالى صاحبة الإرث الطويل في مواجهة القتلة.

دائما في مثل هذه اللحظات القاتمة يلجأ الخاسرون المهزومون إلى خيار الدم، مثال جريمة ديالى في السادس والعشرين من أكتوبر يكشف مستوى الانهيار التاريخي، ورغم فداحة الفجيعة لأهل المقدادية من سنّة وشيعة فإنها شعلة مضيئة على طريق الخلاص.

كانت الذرائع الحكومية وبيانات الرئاسات الثلاث والبيانات السخيفة لبعض الأحزاب بتحميل المدعو داعش المسؤولية دون التجرؤ على قول كامل الحقيقة بأن هذه المنظمة الإرهابية هي فصيل خادم لمن يدّعون المقاومة والممانعة داخل وخارج العراق.

صدمة الانتخابات الأخيرة عطّلت آمال الأحزاب وميليشياتها بالتسريع بإقامة الدولة الميليشياوية المطلوبة بعد قيام برلمانها. سبب تلك النتيجة الانتخابية المرفوضة من تلك الأحزاب هو أن أغلبها لم يقرأ الواقع العراقي الحقيقي، حيث من الصعب قيام أنموذج عراقي يحكمه الحشد الشيعي كمثال للحرس الثوري الإيراني، كما تجاهلوا التاريخ السياسي العراقي وقرأوه من زاوية طائفية قائمة على مغالطات تاريخية مصادرها من ولاية الفقيه المرشد الأعلى خامنئي.

جانب تفصيلي مهم يعطي تفسيرا للانفعالات العسكرية المرتبكة خلال الأيام الماضية ومعاقبتهم للمواطنين العراقيين في محافظة ديالى العراقية، هو أن نتائج الانتخابات في جانبها السياسي كشفت كذب قادة هذه الأحزاب من خلال تقاريرهم إلى ديوان ولي الفقيه في إيران عن حجوم وهمية وسيطرتهم على الشارع العراقي.

إن القدرات السياسية لتلك الأحزاب منذ عام 2019 قد انهارت رغم بدائيتها وانغلاقها على المفاهيم الطائفية المقيتة، فتقدمت الحلول العسكرية القمعية، وإشاعة الخوف والرعب بين المواطنين تحت عناوين حواضن دواعش من العرب السنة، لاستكمال إبادتهم وتغيير ديموغرافية مدنهم، والعنصر الجديد هو إخماد الصوت الشيعي العربي المناهض لسياساتهم في محافظات الوسط والجنوب المناهض بقتل وترويع الشباب.

ولأن القيادات السياسية للميليشيات الولائية لا تمتلك الحدّ الأدنى من معايير العمل السياسي، بل تعتبر السياسة خزعبلات الضعفاء، لذلك تلجأ اليوم كرد فعل على الخسارة السياسية إلى حمل البندقية وتجديد مناخ عام 2006 في تفجير مرقد الإمامين علي الهادي وحسن العسكري في سامراء وما تبعه من سلسلة تفجيرات المساجد وقتل الأبرياء واختطاف المئات.

كانت مخاوف الكثير من العراقيين وأهالي ووجهاء ورؤساء عشائر المتضررين من أفعال الميليشيات في محلها، أن يتم إنزال العقاب المسلح على مدنهم وقراهم بعد أن تعذّر تنفيذ خيار الصدام العسكري في بغداد داخل المنطقة الحكومية الخضراء لنصائح داخلية وخارجية. هكذا حصلت مجزرة قريتي "الهواشة ونهر الأمام" في المقدادية بمحافظة ديالى، مزدوجة المصدر تشاركت فيها الميليشيات مع داعش حيث تم قتل الأبرياء العراقيين من الشيعة والسنة لهدف واحد هو استكمال مشروع الهيمنة الإيرانية على العراق.

لقد وضعت أحزاب الميليشيات الولائية حلفاءهم من السياسيين وحكومة الكاظمي الحالم برئاسة جديدة من دون ثمن يقدمه أمام أحد خيارين: إما قيام عراق شيعي إيراني وإما الذهاب إلى الفوضى والحرب الأهلية.

# رئاسيات ليبيا رهينة ترشح الدبيبة

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

خلال أشهر خلت كان عبدالحميد الدبيبة محور حراك كامل لتصنيع الزعيم الشعبي يشارك فيه متخصصون في الداخل والخارج، ويدار من قبل غرفة عمليات مركزية في تركيا بالتعاون مع مراكز للدراسات والعلاقات العامة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكانت هناك عقود ضخمة قد أبرمت، وفرق قد تجندت لتلميع الصورة وتلوينها وتقديمها للشعب كعنوان للمرحلة القادمة.

كان هناك إصرار واضح على أن يحافظ الدبيبة وفريقه على قيادة البلد الثري لما لا يقل عن عشر سنوات أخرى، بل إن هناك من يتحدث عن سيطرة مطلقة على سلطة سيتم توارثها من قبل منطقة معينة وفئة محددة، وهو ما يعني أن المجيء بالمهندس عبدالحميد الدبيبة إلى رئاسة الحكومة لم يكن صدفة، وصرف ما لا يقل عن 20 مليون دولار لشراء الأصوات في ملتقى الحوار بتونس وجنيف لم يكن عبثا، وغض الطرف عن نتائج التحقيق الدولي حول الفساد في ملتقى الحوار لم يأت من فراغ، لقد كانت جميع الخطوات مدروسة، وعندما يتم التطرق إلى مسألة الثروة والمال تصبح كل الأبواب مهيّأة لأن تشرع نفسها بنفسها، فالمجتمع الدولي في الأخير ليس جمعية خيرية ليكون هدفه الصالح العام لهذا الطرف أو ذاك، وأصحاب القرار ليسوا ملائكة وإنما هم بشر ولهم مصالح ولديهم علاقات مع الشركات العابرة للقارات منها شركات النفط والغاز وغيرها، وكبار المسؤولين في الغرب ليسوا معصومين من الفساد، ولكنهم يمارسونه خارج بلدانهم، فيحصلون على الامتيازات المهمة وعلى الهدايا والصفقات، ودولة مثل ليبيا دولة ثرية، وهي حاليا محكومة من رجل أعمال ناجح أحاط نفسه بفريق من كبار الأثرياء والتجار والفاعلين الاقتصاديين وأباطرة الاعتمادات، وبينهم يبدو في الصورة محافظ المصرف المركزي، ما يدل على حقيقة المشهد وطبيعة المرحلة.

ومن يتابع مجريات الأحداث سيدرك أن المهندس الدبيبة كان ينفذ خطة تم إعدادها بدقة من قبل قوى إقليمية ودولية لتكريس زعامته السياسية، ومن بنودها مواقفه المعادية لقيادة الجيش، والمهمّشة لبرقة وفزّان، والباردة في التعامل مع المجلس الرئاسي، والمهادنة للميليشيات والمرتزقة، والعاملة على كسب التأييد الشعبي عبر دغدغة عواطف العامة بشعارات الاستفادة من الثروة الطائلة للبلاد، وهو ما كان يطمح إليه الليبيون خلال العقود الماضية، وعبر فتح أبواب الخزينة لملامسة حاجات المواطنين، ولاسيما الشباب والموظفين والمتقاعدين والأمهات وأرباب الأسر الفقيرة. لقد سمح المجتمع الدولي للدبيبة بأن يستفيد من مركزه السياسي ومن سلطته التنفيذية، وتم توجيه إشارات واضحة لمحافظ المصرف المركزي بأن يساير في كل طلباته، فالمهم هو أن يتحقق النجاح في تقديم رئيس الحكومة كواجهة للمستقبل بملامح رجل الأعمال الليبرالي والديمقراطي المنفتح على العصر والعالم والمتخلص من الشعارات الزائفة والمستعد للتفاهم مع الجميع من خلال دبلوماسية العقود والصفقات، على أن يكون النصيب الأكبر لأصحاب الدور الأكبر طبعا.

من الطبيعي أن تفرض نظرية المؤامرة نفسها، فالقوى الداعمة للدبيبة هي التي دعت الأمم المتحدة للتدخل من أجل تمرير التعديلات المقترحة من قبل المفوضية الوطنية العليا المستقلة للانتخابات على قانون انتخاب الرئيس الصادر عن مجلس النواب في التاسع من سبتمبر الماضي، وقد جاء بيان البعثة الأممية واضحا في دعوته إلى "إزالة القيود المفروضة على المشاركة في الانتخابات للسماح لليبيين الذين يشغلون مناصب عامة بفرصة تجميد مهامهم من وقت تقدمهم بطلبات الترشح للانتخابات الرئاسية، على النحو الذي اقترحته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات".

والأمر هنا يتعلق بالمادة 12 من قانون الانتخابات الرئاسية الذي أصدره مجلس النواب، والتي تنص على أنه "يُعدّ كل مواطنٍ، سواء أكان مدنيًا أم عسكريًا، متوقفًا عن العمل وممارسة مهامّه (قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر)، وإذا لم يُنتخب فإنه يعود إلى سابق عمله وتُصرف له مستحقاته كافة"، وقد كان أول المستجيبين له المشير خليفة حفتر عندما قرر في الثاني والعشرين من سبتمبر الماضي التفرغ للترشح للرئاسيات من خلال التنازل مؤقتا عن منصب القائد العام للجيش لفائدة رئيس الأركان عبدالرازق الناظوري، ولأن المجتمع الدولي أصرّ على تنظيم الانتخابات في موعدها عكس ما كانت بعض الأطراف تعمل لتحقيقه من تحت الطاولة بغاية التسجيل، أُوحي إلى مفوضية الانتخاب بتعديل تلك المادة لتنص على أنه "يُعدّ كل مواطن، سواء أكان مدنيًا أم عسكريًا، متوقفًا عن العمل وممارسة مهامّه (عند إعلان المفوضية عن بدء العملية الانتخابية ولمدة ثلاثة أشهر)"، أي أنه يمكن أن يتوقف عن عمله يوم تقديمه لملف ترشحه على أن تستمر الأجهزة التي ستدار من قبل مساعديه في خدمة مشروعه وتلميع صورته بما يجعله المرشح الأبرز لنيل منصب رئيس الدولة.

**من يتابع مجريات الأحداث في ليبيا سيدرك أن الدبيبة كان ينفذ خطة تم إعدادها بدقة من قبل قوى إقليمية ودولية لتكريس زعامته السياسية ومن بنودها مواقفه المعادية لقيادة الجيش والمهمّشة لبرقة وفزّان**

ليبيا الآن أمام أمرين لا ثالث لهما، فإما تعديل القانون والسماح للدبيبة بالترشح للرئاسيات أو تأجيل الانتخابات بما يسمح له بالاستعداد لها، والتخلي عن منصبه قبل ثلاثة أشهر من الموعد الجديد. واللافت أن هناك توافقا من الأطراف الدولية المؤثرة كان وراء دفعها بالأمم المتحدة لتجرب حظها في إسناد مفوضية الانتخابات مع مجلس النواب، وعندما تتحدث ألمانيا عن دعمها لهذا التوجه فهي تنطق بلسان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

الهدف إذا هو فسح المجال أمام الدبيبة ليترشح للرئاسيات وليفوز بمنصب رئيس ليبيا القادم، وبالتالي ليسحب البساط من تحت أقدام المشير حفتر وسيف الإسلام القذافي وفتحي باشاغا وكل الشخصيات الجدلية، وهو قادر على ذلك دون شك بعد العمل الجبار الذي قامت به آليات الترويج الإعلامي والاجتماعي باعتماد أحدث التقنيات من قبل أبرز المتخصصين في صناعة الصورة، ومن خلال الاستفادة من امتلاكه أذون الصرف لمبالغ ضخمة ذهبت إلى فئات اجتماعية عدة. كما أن الدبيبة اتجه منذ البداية إلى تحريك النزعات الجهوية والإقليمية والقبلية كون طرابلس الأكبر من حيث القاعدة الديموغرافية ومن حيث الخزان الانتخابي، وتكفيه أصوات مصراتة وطرابلس والزاوية والأمازيغ وبعض المناطق الأخرى لتصدر النتائج.

ومن الطبيعي أن يجد المجتمع الدولي نفسه في قفص الاتهام، فهو قد مارس كل أشكال الكذب والنفاق والخداع في ما يتعلق بالأزمة الليبية منذ اندلاعها في فبراير 2011، ولا يزال يسير على نفس النهج، وعندما تحدث الدبيبة قبل أيام عن أموال بلاده المجمدة في الخارج لم يجانب الصواب، وإنما يعلم جيدا أن المرحلة القادمة ستشهد حصول كل طرف على المكافأة التي يستحقها، ولعل من أبرز المؤشرات على النفاق الدولي والأممي ما راج عن وجود التزام يوقع عليه المرشحون لدى ملتقى الحوار السياسي لتولي أحد المناصب التنفيذية المهمة ويقضي بعدم الترشح للانتخابات التشريعية والبرلمانية، قبل أن يتبين أن الالتزام لم يشر إلى الانتخابات من قريب أو من بعيد، وإنما كانت هناك مسرحية استفاد كل من قام بدور فيها بنصيبه من التورتة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk